

الشروط والأحكام الخاصة ببطاقة بلو المدفوعة مسبقاً

تسري هذه الأحكام والشروط على العلاقة فيما بين البنك التجاري الأردني والعميل الذي يتقدم بطلب إصدار بطاقة مدفوعة مسبقاً (Yelo Card) بما يتيح له خدمات السحب النقدي وإجراء عمليات شراء من خلال المحال التجارية على أجهزة نقاط البيع POS التي تحمل إشارة الشركة مزودة الخدمة وإجراء عمليات الشراء عبر الأنترنت، كما يحق له السحب منها وفق الترتيب الذي يتبعه البنك من خلال أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك وأيئة أجهزة صراف آلي داخل وخارج الأردن تحمل إشارة الشركة مزودة للخدمة ووفقاً لطريقة الاستخدام المقررة أو أي تعديل قد يطرأ عليها:

1. أفوض البنك بغير أية عمولات أو مصاريف تترتب على إصدار أو تجديد أو استعمال البطاقة على حسابي لدى البنك.
2. تعتبر قيود البنك وسجلاته بينه قاطعة وملزمة لي لتحديد المبالغ التي يتم سحبها بواسطة الصراف الآلي.
3. أفوض البنك بفتح حساب خاص للبطاقة تقيده فيه جميع الحركات الناتجة عن استخدام البطاقة والعمولات والمصاريف والمدفوعات التي أقدمها ويكون هذا الحساب هو المرجع والبيئه المقبولة لتحديد الرصيد وتسري على الحساب الشروط العامة والخاصة للحساب والخدمات المعمول بها لدى البنك، وبالقدر الذي لا تتعارض فيه مع هذه التعليمات والأحكام.
4. التزم باشعار البنك خلال مدة أقصاها يوم العمل التالي في حالة وجود أي اختلاف بين المبلغ المبين في الإشعار الصادر عن الصراف الآلي والمبلغ الذي اتلقاه فعلاً في حالة السحب النقدي وبمعكس ذلك، ولا يحق لي الادعاء بأي نقص في المبلغ المسلم مع استمرار مسؤوليتي عن الزيادة (إن وجدت).
5. أتحمل المسؤولية التامة عن أية عمليات مصرفية أو عملية شراء أو أية حركات تتم بإستخدام البطاقة أو أية بطاقات صادرة على حسابي دون أية معارضة، ويستثنى مما تقدمه المبالغ التي يتم سحبها بواسطة البطاقة المفقودة بعد إبلاغ البنك أو تسلم البنك إشعاراً خطياً بفقدان البطاقة، وفي حالة فقدان البطاقة و/أو سرقتها التزم بإبلاغ البنك فوراً أو بتسليمه كتاباً خطياً واطلاعه على الظروف المحيطة بفقدانها و/أو سرقتها.

6. التزم باتخاذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة للمحافظة على البطاقة واعتبر مسؤولاً مسؤولية مطلقة عن استعمالها، واستعمال الرقم السري الخاص بها وعن كافة النتائج المترتبة عن فقدانها و/أو سرقتها و/أو استعمالها بما يخالف الشروط ولأي سبب كان.
7. التزم بالحد الأقصى اليومي للصرف الذي يقرره البنك.
8. أفوض البنك بتحويل المبلغ المتوفر في حساب البطاقة/ البطاقات صادرة على حسابي الى حساب التسديد عند الغاء البطاقة لأي سبب كان.
9. أعتبر البطاقة ملكاً للبنك يسلمها لي لاستعمالها من قبلي شخصياً، وهي غير قابلة للتحويل والتزم بإعادتها للبنك عند انتهاء مدتها، أو عند إغلاق الحساب أو في حال رغيتي بالتوقف عن استعمال الخدمة، كما التزم بعدم استعمالها وإعادتها للبنك في حالة انثائها أو تلفها أو عندما يطلب مني البنك ذلك.
10. أتعهد في حال كشف حسابي/ حساباتي نتيجة استخدام البطاقة بتسديد الرصيد المكشوف والعمولات المترتبة عليه حال اشعاري بذلك، كما انني أفوض البنك (دون ان يكون البنك ملزماً بذلك) بتغطية رصيد حسابي المكشوف بالقييد على اي حساب باسمي او باسم احدي مؤسساتي في اي فرع من فروع البنك التجاري الأردني.
11. أعتبر الاشتراك بخدمة البريد الالكتروني المثبت لدى البنك بمثابة استلام فعلي من قبلي للكشف المرسل والخاص بالبطاقة من قبل البنك، وأفوض البنك بموجب هذه التعليمات الثابتة بإرسال الكشوفات المتعلقة بحساب البطاقة لحين اشعار البنك خطياً بالتوقف عن ارسال الكشوفات الخاصة بالبطاقة المدفوعة مسبقاً وأتحمل كامل المسؤولية نتيجة اي اختراق لبريدي الالكتروني او اطلاق الغير على محتوى الكشوفات المرسله لي عبر البريد الالكتروني لأي سبب كان ويعفى البنك من اي مسؤولية نتيجة ذلك.
12. يحق للبنك الاحتساب بالعملة المتفق عليها (عملة الحساب الخاص بي) جميع المبالغ المتحققة للبنك والمترتبة علي وذلك على اساس سعر البيع المقرر من البنك لتلك العملة بتاريخ استلام البنك اشعارات الحركة الخاصة بهذه المبالغ من الخارج، وأفوض البنك استلام اشعارات الحركة الخاصة بهذه المبالغ من الخارج، كما أفوض البنك بشراء العملات الاجنبية لتسديد كافة الالتزامات الناتجة عن استخدام البطاقة.
13. أقر بحق البنك بتغيير/ استبدال الشركة مزودة للخدمة التي يتعامل معها دون وجود أية معارضة مني.
14. يحق للبنك في جميع الاوقات أن يعدل وبمحض اختياره المطلق هذه الأحكام والشروط بمجرد إشعار خطي عن طريق البريد المسجل وعلى العنوان المعتمد لدى البنك أو بالطريقة المتفق بها، وأوافق على أن مثل هذا التعديل يصبح ملزماً لي من تاريخ الإشعار

المذكور أو من التاريخ الذي يحدده البنك حتى ولو لم أستلم الإشعار المذكور لأي سبب من الاسباب.

15. يحق لي وفي اي وقت اشاء ان اطلب بالغاء البطاقة وذلك بموجب اشعار خطي للبنك وإعادة البطاقة، الا ان مسؤوليتي تظل قائمة تجاه البنك خلال المدة المحددة من الشركة المزودة للخدمة للتجار لإرسال قسائم البيع الى البنك المحصل، وفي مطلق الأحوال فأنتي أبقى مسؤولاً عن تسديد كافة الالتزامات الناشئة عن استعمالها.

16. في حال سوء استخدام البطاقة أو التواطؤ في استخدامها فإنني أبقى مسؤولاً عن كافة المبالغ المترتبة على استخدام البطاقة.

17. أخضع الى هذه الأحكام والشروط بجميع بنودها وشروطها بالقوانين الأردنية والتعليمات الصادرة عن السلطات المختصة في الأردن والسرارية المفعول وتكون المحاكم الأردنية وحدها صاحبة الاختصاص في حل النزاعات التي يمكن أن تنتج بيني وبين البنك ومن اي جنسية حتى ولو كان النزاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية مع حق البنك باللجوء لأي محكمة داخل المملكة و خارجها قد يختارها للمقاضاة.

18. أقر بإعفاء البنك من أية مسؤولية في حال عدم قبول البطاقة للدفع، وفي جميع الاحوال فإنني ملتزم بقبول أية فواتير ترد على حسابي سواء كانت الإيصالات موقعه من قبلي أو غير موقعه.

19. لا يحق لي الاعتراض على أية حركة قيدت على حسابي بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ قيدها على الحساب (شريطة أن يكون الاعتراض خطياً) هذا ومن المتفق عليه أن المبالغ المعترض عليها تبقى مقيدة على حسابي سواء كانت المبالغ قد أدت الى جعل الحساب مدينياً مما يترتب عليه فوائد وعمولات مدينة أو أنها كانت ضمن حسابي الدائن، وذلك لحين قيام البنك باسترداد المبالغ المعترض عليها (المبلغ المدفوع بالأصل) إذا ثبتت الشكوى حسب تعليمات الشركة المزودة للخدمة والتي أعلم أنها قد تصل إلى فترة زمنية تقارب (ستين) يوماً على الاقل، ويحق للبنك أن يستوفي اجور نظير اتعابه او نظير دفع أية مبالغ ناتجة عن هذه المطالبة للبنك المحصل أو لأية جهة اخرى.

20. يحق للبنك وبمحض اختياري المطلق وفي أي وقت من الاوقات ودون إبداء أية اسباب ودون الحاجة إلى توجيه إشعار أو إخطار مسبق بالغاء البطاقة ودون أن يتحمل أية مسؤولية مهما كانت نتيجة ذلك، ويحق للبنك أن يطلب مني تسليم البطاقة وتسديد جميع المبالغ التي أكون مدينياً بها ويحق لأي تاجر أو بنك آخر يتعامل بالبطاقة وبناءً على تعليمات صادرة من البنك أن يطلب مني تسليم البطاقة إليه وأتعهد بإجابة الطلب فوراً.

21. أقر بحق البنك بالغاء البطاقة في حال عدم حضوري لإستلامها خلال مدة 45 يوم من تاريخ إصدارها، وتحويل المبلغ المتوفر في حساب البطاقة (إن وجد) الى حساب التسديد.

22. التزم بعدم استعمال البطاقة في عمليات غير مشروعة ومخالفة للقانون بما فيها تسديد الأمور التجارية غير المشروعة.

23. أقر بحق البنك في تطبيق تعليماته المتعلقة ببطاقات الشركة المزودة للخدمة أو أية تعليمات وأنظمة يقرها البنك في هذا الخصوص وكما أنني أقر بتعليمات ومبادئ وأنظمة الشركة المزودة للخدمة العالمية وأنظمة التشغيل الخاصة بها واعترف بأن قيود ووثائق وسجلات وحسابات البنك بينه نهائية وصحيحة وقاطعة ويسقط حقي بالطعن بها والاعتراض عليها لأي سبب كان، ويقبل كبينه ضد الشهادة الصادرة عن البنك التي تبين مقدار الرصيد المدين و/أو المبالغ المدعى بها وأتنازل مقدماً عن الطعن في صحة هذه الشهادة وعن أي حق قانوني يجيز له طلب إبراز دفاتر البنك أو قيوده أو كشوفاته و/أو طلب تدقيق حسابات البنك ودفاتره وقيوده وأي مستند من أي نوع ويشمل هذا التنازل إسقاط الحق في الطعن في صحة التواقيع لأي معاملة تتعلق بهذا الخصوص أو في عدم أهلية الموقع عليها.

24. ينطبق قانون المعاملات الإلكترونية الأردني الساري المفعول وأية تعديلات تطرأ على جميع المعاملات التي تتم من خلال القنوات الإلكترونية.